بين الإصلاح المنشود والإفساد المقصود

في الروزنامة الدينية المغربية

الجزء (6)

ورد على الموقع السؤال التالي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أريد فقط أن أسأل الدكتور إن كان لديه ما يدلي به حول ما نسمع في هذه الآونة عن إصلاح مناهج التعليم بدار الحديث الحسنية والتفاصيل التي تتسرب عن ذلك الإصلاح في الصحافة!!! وكأن الأمر يتعلق بإصلاح السجون السرية للمخابرات الأمريكية وليس شأنا يهم المسلمين أن يطلعوا عليه. كما أود أن أعرف إن كان هناك من ربط منطقي بين هذا الإصلاح وما حدث لمناهج التعليم في الأزهر والقرويين إبان الاستعمار الغربي.

والسلام

الجواب (تابع)

لماذا يتوجب إصلاح الوقف الإسلامي في المغرب وعقلنته؟

لمؤسسة الوقف، كما لا يخفى، أدوار تتجاوز بكثير الجانب الاجتماعي المحض الذي التصق باسمها كعرف وممارسة. إذ لا حجر على ما يمكن أن يوقف، ولا محذور على الجهات التي يمكن أن يوظف فيها الوقف، ضمن المجال الواسع لمفهومي: البر والإحسان الشرعيين.

و"الوقف" بصفته تبرعاً من المحسنين، في إطار ما اختاروه لوقفهم من مجالات، يوسع من دائرة المبادرات الحرة للمؤمنين في محاولاتهم لسد بعض الثغرات أو الثلم التي قد تلحق ببنية المجتمع، قلما يمكن أن يضطلع بها أي جهاز رسمي بيروقراطي آخر، حال ما اكتشفنا بذهول – ويا للجلل المصاب! –، في التدبير السيئ والمفجع، بل والإجرامي لصندوق الضمان الاجتماعي وغيره من المؤسسات والمرافق العمومية للدولة المغربية المنضوية تحت "إمارة المفسدين" الحسنية.

ومن هذه الحيثية، فما تحتاجه الأوقاف كمؤسسة دينية واجتماعية ناجحة، ليس وزيراً أمياً في الدين ولا مُتضلعاً فيه، لأن كلاهما لا يصلحان، وإن من منطلقات واعتبارات مختلفة، على ما استعرضنا من نماذجهم الفجة في الحلقات السابقة، بقدر ما هي بحاجة إلى مدير مشاريع مسلم أولاً وناجح ثانياً وفوق الشبهات ثالثاً وفوق هذا وذاك، مسئول وخاضع للمساءلة قبل تحمل المسؤولية

وبعدها عند مغادرته المنصب، يدير مالاً عاماً قابلاً للنماء المستمر، وليس له أن يجازف به، كي يعرضه للخسارة أو البوار، حال أي مال آخر.

والأولوية في إدارة مثل هذا المرفق الهام، يجب أن تكون، لخبير مشاريع أمين، وتقي، وورع، يفهم في تنمية الموارد، دون الإخلال بشروط الوقف التي أوقف الناس وقفهم عليها.

بل، يجب أن يحاكي "الوقف" كمؤسسة، من جهة التدبير والتسيير المعقلن، الهيكلة العامة لمؤسسات البنوك الإسلامية، بمجلس إدارة معين حددت وضبطت اختصاصاته ومهامه بدقة، مع توافر لجان شرعية متخصصة، تحدد الإطار الشرعي الذي يجب أن يحكم روح هذا التدبير المعقلن للمؤسسة، دون الوقوع في المحاذير الشرعية[1].

والحافز من وراء هذه العقلنة العامة للمرفق، تكمن بالأساس في إمكان إخضاع المؤسسة وموظفيها، والقيمين عليها إلى ضوبط محاسباتية معاصرة صارمة من حيث: التقييمات للموارد والمصاريف، والجرودات الدورية للحسابات، والكشوفات العروضية، وطرق إجراء المناقصات،...إلخ.، بآليات شفافة من قبل مؤسسات محاسباتية ودور خبرة متخصصة ضليعة في مثل هذه الأمور.

لذلك، فمواصفات مدير المشاريع، المؤهل لشغل مثل هذا المنصب، تتحدد في هذا الإطار التسييري والتدبيري بالأساس، بالإضافة إلى ما يجب أن يتوفر فيه من معايير وضوابط في السلوك، يحكمها رصيده الاجتماعي ورأسماله الرمزي، بحيث تغنيه عفته ومروءته عن التطاول، ليحتال على مال الوقف بالطرق غير المشروعة، حال ما قام به وزير الوقف الحالي أحمد التوفيق غير الموفق في كل أموره (الصورة الأولى)، حين فوت لزميله منير الماجدي (الصورة الثانية) مدير الكتابة الخاصة للملك محمد السادس، أرضاً وقفية تتواجد بمنطقة سياحية بنواحي تارودانت، بثمن رمزي بخس ، وسجلها الأخير، لقلة مروءته ورهافة تدينه، باسم زوجته وابنتيه القاصرتين، ليملأ جوفه وجوفهم بسبب

[1] أنظر كتابنا: "الفتاوى المهجرية: السلف الربوي من أجل اقتناء السكن"

جشعه وتلهفه، بسحت من لهيب النار كانوا في غنى عنه، مادام ما قد راكم من دثار، وبطرق غـــير مشروعة، وفي فترة وجيزة، باستغلال مظلة قربه من الملك، قد أزكمت رائحته الأنوف!

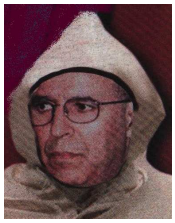

وهو ما دأب على اقترافه لفيف لا يحصى من خدام المخزن المغربي قديمًا وحديثاً لأن الرشوة والارتشاء بنيوية في مثل هذا النظام.

ولا شفاء من هذه الآفة سوى بإعادة تأسيس النظام على أسس جديدة من خـــلال دســـتور جديد يتلافى مساوئ النظام الحالي.

ثم يجب أن يتقرر كعرف لدى الجميع في هذا المجال، أن القانون لهم بالمرصاد، قبـــل رســـو المنصب عليهم، وعند جرد الحساب للخروج منه.

وهذا لا يكون من دون استقلالية المؤسسة عن أي تدخل خارجي، واستقلالية المدير عن أي ضغط أو تدخل محسوبي من طرف المحيطين بالملك خاصة، للسوابق المتكررة في هذا المجال.

ولا يفوتني مرة أخرى، خصوصاً مع تكرار ظاهرة الفساد والسطو على الوقف الإسلامي قديمًا وحديثاً، أن أذكر بأن أول إصلاح إداري معقلن شهدته الأوقاف المغربية على مدى تاريخها الطويل، هو ذلك الذي كانـــت قامت به الحماية الفرنسية أيام المشير ليوطي (الصورة)، حيث أعاد هيكلـــة أملاك الأحباس المغربية، التي كانت تعاني من معضلتين بنيويتين قاتلتين:

الأولى: كمنت في ارتشاء نظار الأحباس، حيث كانوا يترامون على هـــذا الحقـــل بغيـــة استغلاله لمآربهم الخاصة، مزورين للدفاتر، والحسابات، والمستندات، ومضخمين لفواتير الـــصيانة،

ومقلصين من المداخل العامة لخزينة الأوقاف بأحابيل من الحيل، تليق بإبليس نفسه!، دون أن يردعهم رادع، لا من دين ولا من وازع ضمير!.

ومن حيلهم التي كانت أثيرة لديهم، أنهم كانوا يقومون بإكراء العقارات الوقفية بدون إنزالها إلى السوق في مناقصات وعروض عامة، بل يرسونها رأساً على من يريدون من أقاربهم أو ذويهم، أو ممن قدم رشاوى لهم، مجمعين للثروة على حساب الوقف، وكأنهم الورثة الحقيقيون لمثل هذه التركات!،

وهو عين ما قام به وزير الوقف المتدروش الحالي، الخائن لله، وللأمانة، ولواهب الوقف، وللفقراء، ولعامة المسلمين، بل وللبشرية جمعاء!؟!، .... حيث احترقت في لحظة خرقة تصوفه، ولم يظهر لها أثر بعد عين، و لا أسعفته معرفته بالتاريخ كي يتعظ من سوابقه. ولاإيمانه العجائزي كي يعصمه من الوقوع في مثل هذه الزلة،.. وليكرس بهذه السابقة الشنعاء، وفي المطلق، استمرارية سلوكيات "إمارة المفسدين" التي أسس لها الحسن الثاني والتي لا يمكن أن تستمر مع ابنه بحال! بالرغم من كون كل الشواهد، وحتى إشعار آخر، لا زالت تتضافر باستمرارها!.

الثانية: عدم احترام المنتفعين من املاك الأحباس لحقوق الانتفا ع ، بحيث كانوا يلتجئون إلى طرق ملتوية وحيل جهنمية تفضي بهم في آخر المطاف إلى التصرف في الوقف وكأنه ملك خاص لهم ورثوه أباً عن جد![2].

---

[2] وقد كونت إدارة الحماية الفرنسية لجنة أشركت فيها علماء نزيهين ومراقبين فرنسيين، قامت بإحصاء وجرد لكل ممتلكات الأوقاف فحصرت حوالي 16 ألف عقار، بقيمة حوالي 70 مليون بسيطة حسنية يومها، تم تخصيص جزء من الفائض منها، الذي تضاعف أربع مرات ما بين سني 1913 م – 1916 م لترميم المساجد والمدارس وخلق بعض مناصب الشغل.

وهي حالة لا زالت قائمة، مادامت أملاك الأوقاف لا تسعر بقيمها بحسب السوق.

فالدرس الأول من هذه السابقة، هو أن التظاهر بالتدين لا يعصم صاحبه من السطو.

ثم، أولا يعد هذا، أول المداخل العقلانية، التي يجب أن تحكم أية مشاريع تنموية بالتمويل الذاتي الصرف؟

هذا بالنسبة للجانب التقني للوقف، لكن ماذا عن الجانب الآخر للوزارة، وهو الشأن الديني؟

هنا أيضاً، لا نجد في العرف المغربي، ما قبل وما بعد الاستقلال، لضعف البنية الدينية للدولة العلوية الثانية، مواصفات محددة أو شروط دينية يتطلبها هذا المنصب الوزاري. فقد شغل هذا المنصب، على ما مر بنا، أناس لا علاقة لهم بالهم الديني أصلاً كالسيد أحمد برغاش الشبه أمي، والسيد أحمد رمزي الطبيب الجراح، والسيد الداي ولد سيدي بابا الذي وبخه الحسن الثاني لأنه لا يشرب الخمر!، على ما مر بنا،...

بل وحتى الوزير السابق على أحمد التوفيق: السيد عبد الكبير العلوي المدغري (الصورة)، وهو محامي بالدرجة الأولى، لا تجعل منه رسالته في "الناسخ والمنسوخ عند ابن عربي المعافري، وهو موضوع خارج الزمان والمكان، محدثاً ولا فقيهاً أصولياً، ولا مجتهداً بأي معنى من المعاني، مادامت عناية "المدرسة الحسنية للحديث"التي قدم لها رسالته، بالحديث، إنما اقتصرت على الجوانب الاسترجاعية، على الطريقة التقليدية القديمة منذ عصر عثمان بن عبد الرحمن (الصلاح) الشهرزوري (577 هـ/1181 م – 643 هـ/1245 م)، مما لم يكن ليمكن

وهكذا، تم للأوقاف التمكن من تسيير حوالي 500 مسجد وزاوية، ودفعت أجوراً لحوالي 5000 عون ومرتبات لحوالي 15 قاضي و 250 فقيه تقليدي كتابي وضمان مؤونة غذائية لحوالي 800 من الطلبة المحليين والأفاقين، و 15 ألف من المعوزين[2].

فكيف ينجح الاستعمار، بحسه الإداري المعقلن، وفي ظرف وجيز كهذا، فيما فشل فيه طفيليو الأحباس بقلة حسهم الديني، وقلة وازعهم الأخلاقي!؟

المتخرج من المدرسة قط، شأنه شأن الطالب القرويني قبله، من الترجيح بالحديث في أي موطن من المواطن، اللهم ما كان من اللجوء إلى أجرأة الحشو أو السرد من دون طائل![3].

ويكفي المرء أن يعلم أن للرجل اهتمام بالقصص الحكواتي وليس بالدين، ليخرجه بجرة قلم من زمرة المتشبهين بالعلماء، ولا أقول العلماء، لأن بين المدغري وهذه الزمرة مفاوز لا تقطعها الصواريخ العابرة للقارات، لقلة الطالب والمطلوب.

ولا أن علال الفاسي نفسه رحمه الله، وهو أعلم وأفقه وأوسع أفقاً وأرحب صدراً من المدغري بكثير، انطبق عليه هذا اللقب:" مجتهد"، على ما بينا بتفصيل في كتابنا: المقاصد السياسية والشرعية عند علال الفاسي" (صورة الغلاف)

ويفهم من هذا السياق المغربي، على ما جرت به العادة في عهد "إمارة المفسدين الحسنية"، أن وزير الأوقاف، مثل في أحسن أحواله ناظراً واجهة من نظار هذه المؤسسة، مهمته الأساسية تتلخص في الإشراف على المساجد وخطب الجمعة، كرافد لوزارة الداخلية، ضمن ما اصطلح على تسميته ب الأمن الروحي!"، وهو مصطلح مخابراتي، وليس ديني أو شرعي، والذي ينضوي قسراً تحت مفهوم **المصادرة الدينية على حرية اعتقاد المواطنين**، بدوافع سياسية محضة، أساسها الجهل بالإسلام أولاً، وتجاوز الأمنيين لاختصاصاتهم ثانياً، بدل التركيز على مهمتهم الأساسية، وهي حفظ "الأمن العام" بمفهومه العرفي باقتدار واحترافية، وليس بالترقية والمزاجية، على ما اعتادوا لنصف القرن لحد الآن وزيادة، عندما أسند الأمر إلى غير أهله.

وقد تولد عن هذا الوضع النشاز في عدم الفصل بين الاختصاصين أغلب المشاكل الأمنية اللاحقة التي أقضت مضاجع الأمنيين والمؤمنين سواء.

وقد جاء استحداث المجالس العلمية، بأشباه علماء رسميين تقليديانيين، كموظفين سدنة على المذهب، وإصباغ صفة العلمية"! عليهم أو التمثيلية الحقلية، لتدبير الجانب التعبدي الشعائري والطقوسي والمراسيمي فحسب من الإسلام، دون سواه من الجوانب الملحة الأخرى، ليدلل بالملموس عل فشل هذه المقاربة بدورها، لأن "العلمية" صفة تكتسب بالعلم والسمت الأخلاقي العالي ولا تدرك بالتعيين الذي هو مطية سهلة للارتزاق.

---

[3] وتأليفه لكتاب: "المرأة بين أحكام الفقه والدعوة إلى التغيير"، في إطار الرد على أصحاب "الخطة" المعلومة!، مؤلف سجالي وليس بالعلمي.

وهو ما جعل المواطنين يعرضون عنهم، وهم محقون في ذلك، ولا يأخذون بأية فتـــوى مـــن فتاويهم، إلى درجة أن من اضطر منهم إلى فتوى وجدناه يحيل سؤاله طراً على بعض المواقع الشخصية لعلماء أحرار محليين أو شرقيين، بدل مساءلة موظفي الدولة، بسبب ما اشتهر من جمود الأخيرين وقلة باعهم في الرفع من دين، جفت منابعه، ولم تعد له صلة بالمجتمع ولا بتحولاتـــه، ولا بمـــشاكله، ولا بتحديات العصر، وضاق أفقهم الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، والتنظيري،...إلخ.، لينحـــصر فقط في مجال الأحوال الشخصية، بجلباب قروسطي، ظل يضيق باستمرار علـــى مقـــاس المـــسلمين المعاصرين، ويخلق لهم من المشاكل أكثر مما كان يحل، نظراً لعزلته الكلية عن إطاره المجتمعي وســـياقه التاريخي!

وهل يوجد في بلاد خلق الله، من يدعي المحافظة على "العلم العتيق"، وتخصص لـــه ميزانيـــة خاصة، وتعرض على أنظار البرلمانيين المزورين ليوافقوا عليها مـــرغمين!، ســـوى في بلـــد وَقْـــواقي كالمغرب!.

أما كان أولى بهذه الأموال أن تصرف على الطالب الضحية لتدخله العصر، بدل أن تخرجه منه، وتسد عليه كل الآفاق، بدعوى المحافظة على طقسانية متحفية!

وما تعثر مدونة الأحوال الشخصية، سوى مرآة لهذا الواقع المزري، حيث نـــسب الكاتـــب والصحفي الفرنسي: "جان بيير توكوا" (Jean-Pierre Tuquoi) (الصورة الأولى إلى اليمين) في كتاب: "صاحب الجلالة إني أدين بالكثير إلى والدكم" (Majesté, je dois beaucoup à votre père) (صـــورة الغلاف الثانية من اليمين) إلى الرئيس الفرنسي جاك شيراك الضغط من أجل تمريرهـــا في البرلـــمان[4]! وتعجب السفير الأسباني بالرباط (الصورة الثالثة) من الطريقة التي تم بها هذا الضغط.

وما ذلك سوى لضعف الطالب والمطلوب فقهياً واجتماعياً في سدنة الدولة، على مـــا هـــو مشروح بتفصيل في بعض منشوراتنا[5].

---

[4] جاء في كتاب: "صاحب الجلالة إني أدين بالكثير إلى والدكم": تعجب السفير الأسباني في الرباط المغرب "فرناندو أرياس سالافاس" (الصورة) من الطريقة التي تم بها ذلك الضغط:

Un diplomate espagnol, ancien ambassadeur à Rabat, Fernando Arias-Salgado, est tout aussi catégorique : « Les Français ont forcé la main de Mohammed VI sans que je sache quel canal ils ont utilisé. Le discours du roi devant le Parlement était excellent mais sans la France, il n'y aurait pas eu de modification du Code de la famille ».

[5] أنظر كتابينا: "الأصولية الجعفرية الشيعية والاجتهاد المؤطر بالأسطورة"، و"المقاصد السياسية والشرعية عند علال الفاسي" منشورات طوب بريس، الربـــاط، لصيف **1422** هـــ/**2002** م

كيف وجد السيد التوفيق طريقه إلى وزارة الأوقاف؟

لقد شاءت الأقدار، وضمن إحراجات وتوترات السياسة الهيمنية للعم سام، الـــذي دخـــل طوره الروماني المتأخر، حيث لم يعد بمقدوره أن يغذي شعبه بالتنافس الحر مع حلفائه القـــدامى مـــن يابانيين والمان، اللذين هم بمثابة مستعمرتين له، وحتى مع الصينيين، فرس رهـــان القـــرن الحـــادي والعشرين، أن يدخل المغرب مرغماً كسائر شعوب المعمورة، تحت إحراجات هذه السيرورة ومآلاتها، على ما شرح بتفصيل القاتل الاقتصادي جون بركينز (John Perkins) في كتابه الذي يجب أن يعرب "اعترافات قاتل اقتصادي بأجر" (Confessions of an Economic Hit Man).

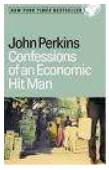

والذي يخفى على غير المختصين، هو أن عجز الميزان التجاري الأمريكي مع الصين لوحـــدها قارب مع بداية الألفية الثالثة سقف 85 بليون دولار، أي انه فاق فاتورتها البترولية مع الخارج، التي كانت في حدود الثمانين بليوناً يومها.

ولا مخرج للعم سام، تأسياً بأنموذجه الحضاري القديم، الإمبراطورية الرومانية، سوى بالتوسع في الخارج من أجل إطعام الداخل خوفا من نزق الشعب وتفلته وثورته!

والشعب الأمريكي، كما لا يخفى، صورة مصغرة لشعوب باقي المعمورة.

ثم هو، وكسائر كل إمبراطوريات العالم، غير متجانس الهوية، ولا يمكن لكشكول مكوناتـــه العرقية، والإثنية، والدينية، المختلفة والمتنافرة في آن، أن تظل متساكنة، متى انشغلت بنفسها بـــدل الانشغال بتحقيق الحلم الأمريكي في الاغتناء السريع، خصوصاً، إذا ما دق الفقر إسفينه في المجتمع!.

ومن خلال هذه المقدمات الموضوعية، فلا يتوقع المتخصصون، والأجل علمه عند الله[6]:

﴿ولكل أمة أجل، فإذا جاء أجلهم لا يستقدمون ساعة ولا يستأخرون﴾

أن يستمر العم سام في الوجود كإمبراطورية كونية (الصورة تلين انتشار القواعد الأمريكية في العالم وتواجد القوات البحرية الأمريكية في العالم)[7]، سوى لبضعة عقود إن لم يتدارك نفسه![8]، وما لم

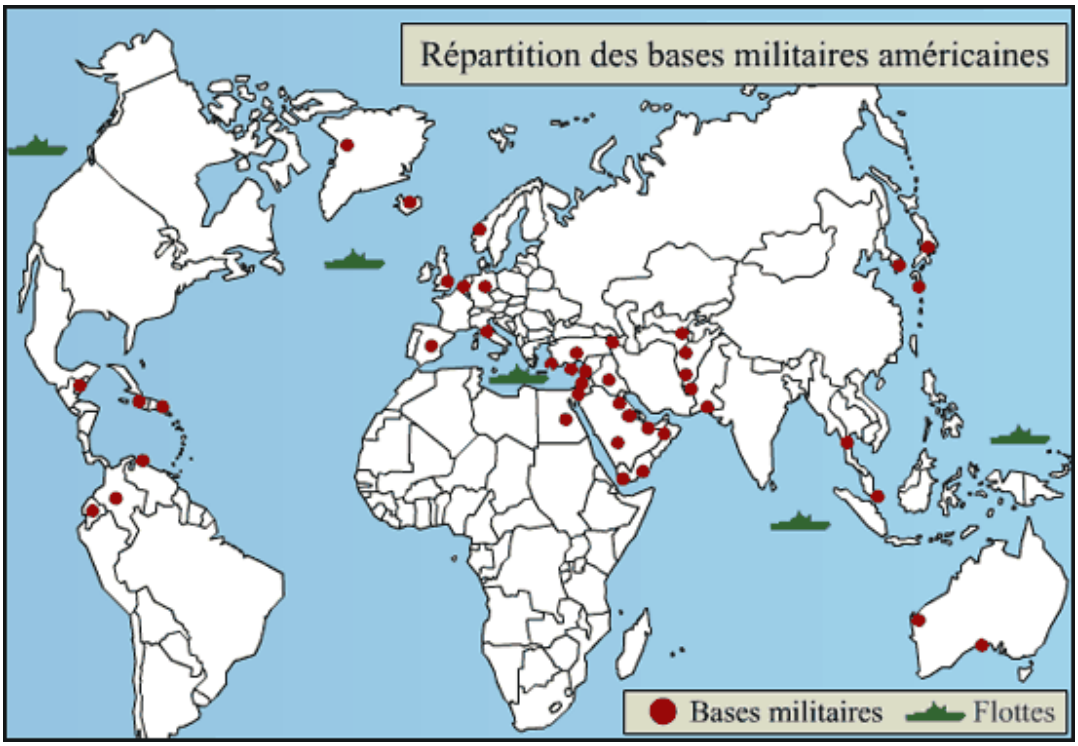

يطرأ طارئ يسرع من هذه الوتيرة، أو يقلبها رأساً على عقب، ليحل به ما حل بالاتحاد السوفياتي من تفكك، إن لم يكن أدهى وأمر، لهشاشة بنيته المجتمعية أكثر، مقارنة مع الأخير. وقد ألف في التوقع بسقوط الإمبراطورية الأمريكية عدة مؤرخين ومحللين مثل الكندي دنيس أركان (**Denys Arcand**) (**1941** – ....) "(الصورة الأولى إلى اليمين) الذي أنتج فيلماً شهيراً تحت هذا

---

[6] الأعراف، الآية **34**.

[7] وانظر هذا الرابط الكندي {} الذي يقوم بتوعية الناشئة الكندية بمخاطر هذا الأخطبوط بطريقة شيقة، فذة ومتميزة، ينذر تواجد مثلها في بلدان العرب والمسلمين خاصة ودول العالم الثالث عامة. وكذلك هذا الرابط، الذي يحتوي على عدة مراجع مهمة {**http://fr.wikipedia.org/wiki/Empire_am%C3%A9ricain**}

[8] يبلغ العجز في الميزان التجاري الأمريكي اليوم حوالي **500** مليار دولار. وهي تتدفق عليه من حلفائه وباقي دول العالم مستثمرة في صناديقه الادخارية وبورصته. فيقوم العم سام بطبع نفس القدر من الدولارات ويشتري بها سلعاً استهلاكية لمواطنيه، في أكبر خدعة تاريخية!. فالمستثمرون يظنون أنهم ينمون أموالهم، والشعب يأكل ببلاش!. ولن يمر وقت طويل حتى يستفيق الجميع على كارثة تهز أمريكا وباقي اقتصاديات العالم معها.

العوان: "سقوط الإمبراطورية الأمريكية" (غلاف الفيديو الصورة الثانية) والأمريكيان: نعام تشومسكي (الصورة الثالثة) في "الدول الفاشلة" (Failed States) (صورة الغلاف) وغور فيدال (Gore Vidal) (الصورة الخامسة) في كتاب: "اضمحلال وسقوط الإمبراطورية الأمريكية سنة 1992" (Decline and Fall of the American Empire) (الصورة السادسة) ، وتشالمرز جونسون (Chalmers Johnson) (الصورة السابعة) في "أحزان الإمبراطورية: العسكرة، السرية، ونهاية الجمهورية والانفلات الخَلفي: مصاريف ونتائج الإمبراطورية الأمريكية" (Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy, and the End of the Republic *and* Blowback: The Costs and Consequences of American Empire) (صورة الغلاف الأولى من اليسار) وغيرهم كثير.

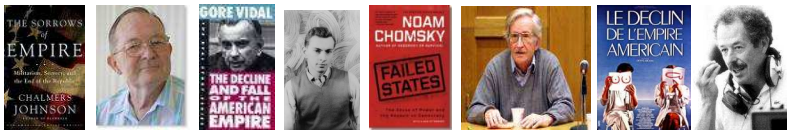

هذا، زيادة، على موعد العالم كله مع أزمة وجود حقيقية مع أفق خمسينيات هذا القرن، عندما ينضب مخزون النفط، محرك الحضارة الحالية!

وفي إطار هذه السيرورة الحتمية التي يعاني منها العم سام والعالم أجمع، المرتبط به تبعاً، لتشابك المصالح، جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001، لتسكب الزيت على النار، ولتخلط الأوراق، كي يركبها اليمين السياسي الأمريكي المتطرف، كتكأة لتبرير مثل هذه السياسة الاستعمارية التوسعية، وتقع الكثير من الدول الصغيرة والكبيرة في مأزق حرج، في كيفية التعامل مع هذا المارد الجبار المحتضر والخارج عن طوره.

وبدأت أمم الأرض جميعاً، ومن بينها الشعب الأمريكي نفسه الذي هو ضحية للنظام كغيره، تقض مضاجعها هواجس خوف حقيقية ومبررة، من أن يقعوا تحت نطحة من نطحات وحيد القرن الأمريكي وهو في نزعه الأخير ، أو يمرغهم بركلة من ركلاته ليزج بهم مرغمين في وحل دمائه!.

وما موقف الكونجرس الأمريكي عنا ببعيد، بالنسبة لموقفه من فرنسا، بخصوص معارضة الأخيرة للعم سام في شن ضربته على العراق، لتراجع فرنسا نفسها وحساباتها بأسرع من لمح البصر!،

من باب الواقعية السياسية الغربية، التي لا تتهور لتتجاوز الخطوط الحمراء، أو نقط اللا ـــ رجعة، وميزان القوى ليس في صالحها، خوفاً مما لا تحمد عقباه!.

والمغرب، الكسير الجناح بما فعلت في نخبه معاول أتعس ملك حكم المغرب بإطلاق وهو: الحسن الثاني، في عهد جمره ورصاصه، والضعيف البنية والمؤسسات، والوارث فوق هذا وذاك لمشاكل تاريخية مزمنة مع جيرانه المتربصين به شرقاً وشمالاً، بالإضافة على موقفه الارتهاني الحرج في الصحراء، وجد نفسه مكشوفاً وظهره إلى الحائط، بدون حلفاء أو أصدقاء يمكنه الاعتماد عليهم، كما حصل له دائماً في التاريخ القريب والبعيد، ليراهن من يديرون دفة حكمه، من باب: "الإكراهات"، على الفرس القوي الآني، لشراء الحاضر، على حساب المستقبل!

لكن، مع فارق هذه المرة، وهو انعدام توفر رجالات دولة من الوزن الثقيل، من دهاة السياسة وأساطينها الاحترافيين، أصحاب الفهم وبعد النظر!، الذين عمل الحسن الثاني فيهم بمعاوله ليقضي عليهم جميعاً، وليترك البلد في مهب ريح القول المأثور:

وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر

وليس يعني هذا أن المغرب افتقد العباقرة بمرة، وإنما فقط أن الدولة من فرط ضعفها وهوانها والفساد البنيوي المستشري فيها، لا تستطيع تقليدهم المناصب التي هم خير فرسانها، بسبب إما فيتو المافيا الموروثة عن نظام الحسن، أو الفيتو الأجنبي!

وكمثال بسيط من أجل تقريب المسألة من ذهن القارئ.

فيكفيك أن تعلم أن وزير الخارجية الحالي محمد بنعيسى (الصورة الأولى إلى اليمين) مثلاً، مقارنة مع رجل وطني غيور كالمهدي المنجرة (الصورة الثانية)، هو أشبه بنجم الأرض مقارنة مع شجر السنديان! من جهة الشخصية، والسلوك، والحنكة السياسية، والخبرة التواصلية،...

لكن زمن القحط المغربي الرديء لا يمكن أن ينبت سوى نجم الأرض وليس السنديان.

وضمن هذه الرهانات الخارجية فقد عملت المخابرات الأمريكيـــة بالاستعانة بصناديق الأفكار عندها مثل مؤسسة كارنجي على استدعاء السيد التوفيق إلى الولاية المتحدة الأمريكية كزائر، لتعده لشغل منـــصب وزيـــر الأوقاف، على ما اعتادت المخابرات الأمريكية لسنين.

وهكذا مهد العم سام للسيد أحمد التوفيق لشغل منصب وزير الأوقاف في حكومة الـــسيد جطو التيقنوقراطية ليسهل تمرير سياستها في إعادة هندسة التفكير الديني للمغاربة بمساعدة دكتـــور حديث عهد بالتخرج ومن ذوي أصول إيرانية، واسمه "قمبيـــز غـــاني بـــصري" (Kambiz GhaneaBassiri) (الصورة) ميزته الأساسية أنه أمي في الدين، حال التوفيق نفسه، أمية مطلقة!.

وقد نفخت في شخصه جامعة ريد ومؤسسة كارنجي[9]، وهمـــا واجهتـــان ثقافيتـــان للعمـــل المخابراتي الأمريكي، على ما اعتاد العم سام، وإن من دون طائل! (يظهر قمبيز في الصورة مع بعض الطالبات الأمريكيات).

وقد نوه السيد التوفيق ، غير الموفق، بقمبيز ونعته بأذكى من تعرف عليهم! ونسي التوفيـــق أنه كي يحكم بالذكاء لشخص، يتوجب أولاً: أن يكون هو نفسه ذكياً! وهو ما أثبتت سيرته الذاتية نقيضه باستمرار!

ولله المشتكى مما تفعل الخيانة والجهل والغباوة والارتزاق بعقول بعض الانتهازيين المغاربـــة في زمنهم الردئ المعاصر!

لكن، وبالرجوع القهقرى إلى الوراء، وحيث البداية لمشوار التوفيق غير الموفق، ومع هدوء القعقعة الإعلامية التي كانت صاحبت نبأ استوزاره، فقد كان ينتظر من وزير الأوقاف الجديد أن يجد لنفسه محوراً دينياً كموضوع لدرسه الرمضاني، على ما جرت به عادة فلكلوريات المخزن، خصوصاً وشبح شهر رمضان على الأبواب.

وهكذا، وفي حمأة ضيق الوقت المتاح، تذكر السيد التوفيق، وهو الصوفي البودشيشي بالعرض وليس بالأصالة، وفي لحظة من لحظات الكشف! الشعشعانية (flash Back)، خبراً كان قد مر به منـــذ

[9] وانظر هذا الرابط لأخذ فكرة عن الرجل {http://web.reed.edu/news_center/press_releases/2006-2007/042706carnegiescholar.html}

أزيد من عقدين، إبان إعادة تحقيقه لكتاب "**التشوف إلى رجال التصوف**" للمتصوف الشاطح أبي يعقوب يوسف بن يحيى التادلي، المعروف ابن الزيات (ت: **617** هـ)[10] والذي طرفه:

> **لا** يزال أهل **الغربة** ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة

قلت:

والسيد أحمد التوفيق، وكما تشهد بذلك سيرته الذاتية ومشواره العلمي الرتيب، وإنتاجه المعرفي، ليس بمحدث أولاً! ولا بفقيه ثانياً! ولا حتى بمؤرخ ثالثاً، ولا أن للمجالين التراثيين الأولين، أدنى ارتباط، أو وليجة، أو صلة بتخصصه الأصلي، وهو: "**تاريخ المغرب الوسيط**"، الذي قد يعشو عنه بحقب متى خطر له ذلك، كما في مؤلفه: "**المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (1850 م – 1912 م)**"![11]، أو يحتدي فيه، حذو الفذة بالقذة، بأساطين المدرسة الاستشراقية الاستعمارية الفرنسية إبان عهد حمايتها على المغرب (**1912** م – **1956** م)، من دون نقد، أو إضافات!، كما في إعادة تحقيقه ونشره لمؤلف: "**التشوف إلى رجال التصوف**"![12]، أو يكشح بوجهه بمرة عن الحقل وما يرتبط به، ليؤلف طراً قصصاً وحكايات، كما في روايته: "**جارة أبي موسى**"، التي تحولت إلى فيلم، وهي أبعد ما تكون عن قصص التخصص، وهو التاريخ! بل تصلح في المقابل لحكواتية جامع الفنا بمراكش، وهو المراكشي الأصيل، لو قدر للزمن المغربي أن يرجع القهقرى إلى من حيث أخرجه الاستعمار، ليدق برقاص ساعته وينبض بنبض واقعه المتكلس الأصلي!.

---

[10] في طبعته الثانية بداية الثمانينيات، فوجد فيه بغيته وضالته وما كان ينشد، ليتخذ منه مطيته ومعراجه وتكأته لأول درس رمضاني له لموسم سنة **1423** هـ/**2002** م.

[11] كما في تأليفه لكتاب: "المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (**1850** م – **1912** م)، وهو من منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، طبعة **1983** م.

[12] أنظر إعادة تحقيقه لكتاب "التشوف إلى رجال التصوف"، لأبي يعقوب يوسف بن يحيى التادلي المعروف بابن الزيات (ت: **617**)، الذي كان قد حققه و نشره لأول مرة المستشرق الفرنسي أدولف فور (**Adolphe Faure**)، الأستاذ ب "معهد الأبحاث العليا المغربية" (**Institut des Hautes Études Marocain**) سنة **1858** م، ضمن مطبوعات المعهد، الجزء الثاني عشر. ونشرته في طبعته الثانية كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالربط، طبعة ثانية سنة: **1404** هـ/**1984** م.

ويظهر وكأن هذا الاهتمام الأخير عنده، كما عند صنوه التاريخاني: السيد **عبد الله العروي**، الذي دخل أتون هذه المعركة بدوره وأدلى فيها بدلوه، على ما انتقدناه عليه بدورنا في محله[13]، بل وحتى عند بعض المحسوبين أيضاً على الدرس الفلسفي، ممن أصبحوا يحصلون على جوائز! في هذا المجال خارج العصر، وخارج التخصص!، مثبتين بذلك لقاعدة سرمدية حكمت أجيالاً قبلهم وهي:

> كونهم ينتهون دائماً، بحقولهم التي قلما كانوا يعملون على تجديدها، بحكم تخصصهم الذي لا يرفده رافد من مشروع مجتمعي، أو منظورية للعالم، إلى الأنفاق أو الدروب المسدودة، بسبب من تخلفهم عن نبض عصرهم بجيل أو جيلين!. فلا يجدون من حل لمخرجهم، وظهورهم إلى الحائط، سوى في هذا النوع من الارتكاس العكسي (**feed back**) اللاعقلاني، كردة فعل!.

والظاهر أن هذه البلوى أصبحت عامة في جامعاتنا، وجاءت كنتيجة منطقية لتدخل وزارة الداخلية برئاسة الوزير السابق ادريس البصري (الصورة) في شؤونها، ولغياب الأنموذج المنظوري (**Paradigm**) المؤطر، وهزالة المردودية العلمية، وضعف الحقل، وثقل الواقع المزري، فوقعت لهم ردة داخلية، ظهرت عوارضها على السطح في هذا النوع من الانكفاء النرجسي المرضي على الذات، ليتحولوا جميعاً إلى قصاص خارج عصرهم، وليتطور عندهم هذا النوع من الأدب، إلى جنس جديد من التأليف الحكواتي يمزج ما بين حقلي الرواية السردية، والسير الذاتية لمؤلفيها، كنوع من النرجسة

[13] أنظر مقالتنا بالفرنسية:

« Le Débat de tous les Débats: **Le procès de l'intellectualisme Postiche Marocain :** Des dialogues bidon en Général, et des pédanteries puériles savantes en particulier ; Généalogie et Autopsie »

الأنانية المتمحورة حول"الأنا" التي تضخمت وتغولت، لتتحول إلى مركزية مخثرة للتاريخ الشخصي، المفصوم عن واقعه وعن سيرورة عصره، في تبادل أدوار مع أبطال التاريخ الحقيقيين!.

ولا تفسير منطقي عندي لهذه الظاهرة الغريبة الأطوار التي يجب أن تحظى بالاهتمام من طرف الاجتماعيين المختصين، سوى كونهم اضطروا جميعاً، مرغمين لا أبطالاً! إما:

1) إلى مزاولة صناعة "التاريخ"، من باب طلب الرزق، مع حسن الحظ والطالع، لكونهم من جيل الاستقلال!، وممن أسعفهم الظرف في أن يكونوا من بين الأوائل الذين سبقوا إلى الحقل، على طريقة الغزو الأمريكي لغربه!، وإلا لكانوا من السباقين إلى الاعتصام بقبة البرلمان والمرافق المخزنية الأخرى، على ما نشاهد بأسى في الجيل الضحية الذي تخرج على أيديهم!.

2) أو امتهان الفلسفة، بعد أن كانت هذه الأخيرة قد احتضرت وماتت في عقر دارها كموضوع، ومنذ عهد الألماني هيغل، الذي أقفلها كموضوع متعالي، وأخرجها الوضعانيون اللاحقون من الاعتبار بصفتها دردشة فاقدة للمعنى، بينما لا زالت ترتفع عندنا من حين لآخر، صيحات لبعض الفرانكفونيين الفوعيين وبعض أنصاف الأميين المعربين، المحسوبين على اليسار اليافطي التقليعي، يطالبون بإدخالها مجدداً إلى المدرسة، وهو ما تم لهم أخيراً، بدعوى أنها تفتح العقل!! وتحارب الظلام! مع أنها، وكما يشهد تاريخها القديم والحديث أم الظلامية بإطلاق، لأنها دردشية بالأساس ولا تقدم أو تؤخر، زيادة على كونها لا تتفق أو تنسجم مع السيرورة الثقافية والعقدية للبلد،أو العلم الإنجازي!

فهل يعقل أن يشغب المؤرخون عندنا، بما شغبوا به من هواية الحكي البخس، وحقل التاريخ المغربي كله: قديمه، كوسيطه، كحديثه، ملغم كله، وأشبه بالقاع الصفصف، من حيث الإنتاجية، أو الإبداع العلمي، أو المنهجي، أو التراكم المعرفي، أو من كل ما يستحق أن يوسم أو ينعت بالتاريخي، أو بالتاريخاني، ومنذ ابن خلدون في القرن الثامن الهجري رحمه الله، وعلى كثرة لهج أصحابه بالدعاوى الفارغة في المناهج والمناهجية!. بل إن أحد مدرسي التاريخ في الجامعة المغربية وهو إبراهيم بوطالب لم يدرس فترة 1912 – 1955 لطلبته سوى بحيلة إحالة الطلاب عل كتاب المؤرخ الفرنسي دانيال

ريفي[14] (صورة المؤلف والكتاب) فأصبح لأشباه المؤرخين المغاربة حيلهم في الالتفاف حول التاريخ، ما كان للفقهاء حيلهم في تحليل ما حرم الله!

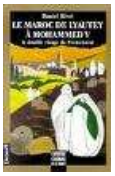

كيف؟ ومأزق جزيرة ليلى، وعلى طول تاريخ الأطماع الاستعمارية فيها، ومن بينهم العم سام!، لم يكن لمؤرخينا الهواة فيها من قول، حيث لاذ جميعهم بالصمت المطلق والمطبق، لا تسمع لأحدهم من حس أو ركز، إلا ما اكتشفه بعض الصحفيين الأحرار المجدين بالصدفة فقط وبطرقهم الخاصة، لنكتشف بذهول أن العم سام، الذي هو الحكم بيننا وبين الأسبان، هو أيضاً خصم، لأنه طمع في ذات الحجر ومنذ دهر!

والصحفي، كما هو معلوم، إنما يعالج الحدث من حيث راهنيته، ويحلله كواقعة معزولة عن بعدها التاريخي، ولا يمكن بحال أن يطلب منه أن يتخذ المسافة الضرورية في سرد الوقائع ويحل مكان المؤرخ!

وفي كل إسقاط منظوري قريب في الزمن، كما في الهندسة المنظورية Géométrie (perspective)، فإن المشاهد الأقرب هي الأكثر تشوهاً!

لكن، كيف نفسر وقوع السيد التوفيق في شرك اختيار الخبر السابق، على تهافته!، وهو المفترض فيه أنه مؤرخ!، وما مثل هذا الخبر، من حيث مضامينه أو فحواه، بالذي كان يمكن أن ينطلي على من هو دونه في المعرفة والتحصيل، بغض النظر عن سند الخبر!، أو كونه مخرجاً في صحيح مسلم؟[15].

وهل كان يقع في مثل هذا المحذور المنهجي الخطير، لو كان قد تسلح بالمنهج التاريخي المنظوري العام، أو كان قد حصل هناك نوع من التراكم المعرفي، في وصل ما دشن ابن خلدون كمدرسة في التاريخ، ولم يقع هو وثلة من المؤرخين المهجنين من أبناء جيله، في شرك تلك القطيعة المعرفية التي جاءت مع الحملة الاستعمارية، وفرضتها على الحقل، وفرخت لها التلاميذ، ليستمر

---

[14] دانيال ريفي: المغرب من ليوطي إلى محمد الخامس: الوجه المزدوج للحماية في:
Daniel RIVET, Le Maroc de Lyautey à Mohammed V Le double visage du Protectorat, Paris, Éditions Denoël, 1999, Collection L'aventure coloniale de la France, Destins croisés, 464 p.,

[15] أنظر كتابنا: "الهندسة الحديثية".

المنظور الاستشراقي الاستعماري في قراءة التاريخ المغربي والإسلامي من خلالهم ومن خلال تلامذتهم اللاحقين، بعيون المستعمر وليس بعيون المغاربة!.

أضف إلى هذا أن الحسن الثاني كان قد منع تدريس الحقبة 1912 – 1955 من التاريخ المغربي للطلبة في الجامعة، وهو ما يعرفه كل الأساتيذ والطلبة، تدرك أن لتيه مؤرخينا سبب آخر وجيه طلما يشيرون إليه!

وهو ما دفع بالتوفيق نفسه إلى كتابة أطروحته عن قبيلة إينولتان، بعد أن انسدت أمامه أبواب التاريخ الحقيقي المعاصر والراهن، إلى درجة أن من ظل يكتب في التاريخ المغربي، إنما كانوا أجانب وفرنسيين بالخصوص!

لذلك، سيكون مدخلنا إلى شخصية وزير الوقف، الموكل له من طرف العم سام، في خيانة واضحة، إعادة هيكلة الحقل الديني الذي يجهله، بعد أن فضحه الله وكفتنا وسائل الإعلام أخيراً مؤنة التشهير بمواقفه المخزية والانتهازية، هو ابن الزيات نفسه في كتابه "التشوف"، الذي أفنى السيد التوفيق شطراً من عمره، باسم التخصص في "التاريخ الوسيط" من أجل إعادة تحقيق "واسطته" هذه وطبعها!.

قال ابن الزيات مصدراً لكتابه[16]:

> أما بعد، فإنه لم يخل زمان من ولي! من أولياء الله تعالى، يحفظ الله به!!! البلاد!!، ويرحم به!! العباد![17]! وكانت منهم طائفة عظيمة! بأقصى المغرب أهملت أخبارهم وجهلت آثارهم، حتى

[16] "التشوف"، ص. 31 – 32.
[17] يا للهول، أيرحم الناس بمشركين؟

ظن من لا علم له بهم!، أنه لم يكن منهم بأقصى المغرب أحد، وأنه استبعد أن يكـــون بـــه ولي! ولا وتد!!!![18].

وهيهات، هيهات!، ليس الأمر كذلك!!، فاطلب تجد!، وكيف يكون ذلك كذلك!؟، وقد جاء في الحديث الصحيح!!! من فضل أهل المغرب، ما لا يدفعه دافـــع!! ولا ينـــازع في ثبوتـــه!! منازع!![19]، كمثل ما رُويناه من طريق مسلم بن الحجاج بسنده إلى سعد بن أبي وقاص ﷺ، قـــال: قال رسول الله ﷺ:

لا يزال أهل المغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة

ومن حديث سعد بن مالك![20] ﷺ أن رسول الله ﷺ قال:

لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة

ومن تأول قوله ﷺ على أن "الغرب": "الـــدلو"![21]، وأنه أراد أهل "الغرب"، هـــم العرب، فيبطل! تأويله بما رويناه من طريق بقي بن مخلد[22] في مسنده قال:

---

[18] و"الوتد"، "الغوث"، والقطب"، والأبدال"، ...إلخ، مخترعات أيضاً لم يعرفها الصدر الأول ولا صح بها خبر.

[19] ولا يعرف هذا المخرف ما يخرج من رأسه!. والخبر باطل كما تبين لك.

[20] هو سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري المدني (ت: **64** هـــ!) الصحابي أبو سعيد الخدري. 😊 قلت: ولم اقف على رواية لسعد بن مالك بهذا المتن. ولعله ذهول من ابن الزيات عن خبر أنس بن مالك السابق، وسبقه القلم بإيراد ذات المتن الذي يروى عن سعد بن أبي وقاص!. أو هو من فعل النـــساخ!، خصوصاً وأن ابن الزيات لم يذكر مصدراً لخبره هذا.

[21] فانظر للاختراع في التأويلات البعيدة والخبر لا يصح بحال!.

[22] أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد القرطبي الحافظ (**201 – 276** هـــ). طوف الشرق والغرب وأخذ الحديث عن أبي مصعب الزهري، ويحيى بن عبد الحميـــد الحماني، وابن نمير، وابن أبي شيبة وغيرهم من حفاظ المشرق. وقال أحمد بن أبي خيثمة: ما كنا نسميه إلا المكنسة، وهل يحتاج بلد فيه بقي بن مخلد أن يـــأتي منه إلينا أحد؟. انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ" (**1**: **656/629**).

حدثنا يحيى بن عبد الحميد، أخبرنا هشيم، أخبرنا داود بن أبي هند، عن أبي عثمان النهدي، عن سعد، عن النبي ﷺ قال:

لا يزال أهل **المغرب**! ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة، او يأتي أمر الله

وخرجه الدارقطني في: "فوائده" بسنده إلى سعد بن أبي وقاص، قال رسول الله ﷺ قال:

لا تزال طائفة من أمتي قائمين على الحق في**المغرب**حتى تقوم الساعة.

ذكره أبو ذر بن أحمد الهروي بسنده ولفظه:

لا يزال أهل **المغرب**! ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة

وقال الإمام الزاهد أبو بكر، محمد بن الوليد الفهري الطرطوشي، نزيل الإسكندرية في رسالته المشهورة التي بعث بها إلى السلطان بمراكش، بعد أن ذكر الحديث الذي خرجه مسلم فقال:

والله أعلم، هل أرادكم بذلك رسول الله ﷺ، أو أراد أهل **المغرب** لما هم عليه من التمسك بالسنة والجماعة وطهارتهم من البدع والإحداث في الدين والاقتفاء لآثار من مضى من السلف الصالح رضي الله عنهم، فشرفوا بهذه المآثر شرفًا، وشغفوا بهذه المفاخر شغفًا.

ويكفيك الدرك الانحطاطي الذي نزل إليه المغاربيون الحاليون المهتوكي الستر، تنافس المغاربة والجزائريين على تركة المشرك أحمد التيجاني! الأولون يدعونه لأنفسهم من جهة ولادته بقطرهم والمغاربة يدعونه من جهة وجود قبره بفاس!، بينما داري فطحلين من فطاحل العلماء من عيار شيخ الإسلام محمد بن العربي العلوي والزعيم علال الفاسي، بيعتا بثمن بخس لأصحاب الماخور!

وهو ارتكاس يجب على المغاربة الأحرار تصليحه في العاجل، لأنه على نتائجه سيقع حكم التاريخ عليهم.

ويستوقفنا هنا لفظ "الولي"، الذي هو بحاجة إلى توضيح.

ف "الولي" بهذا المعنى الطرقي (الذي لا يخسأ القبوريون قديما وحديثاً من تحريفه عن مواضعه، كما تظهر الصورة) اصطلاح مخترع متأخر، اخترعه المتصوفة في عصر الانحطاط، ولم تعرفه اللغة العربية بهذا المعنى المحدث، ولا أثر عن الرسول ﷺ، ولا عن الصحابة أو التابعين ومن

تبعهم بإحسان من السلف في الصدر الأول من الإسلام. (يظهر في الصورة الوزير التوفيق في الوسط، وهو قطعاً ليس من أولياء الله، مما تقدم من سيرته، في افتتاح رسمي لتجمع أتباع الطريقة التيجانية، العدوة التاريخية لطريقته هو!، وهي: البودشيشية القادرية، المنعقد رسمياً بمدينة فاس، ضمن الحرب القبورية المتبادلة بين الرسميين المغاربة والجزائريين، المتنافسين على إرضاء العم سام، في محاربته لشبح الإرهاب، مع كون دولته أكبر دولة إرهابية عرفها التاريخ البشري بإطلاق، من فرط ما اغتالت من زعماء وأحرار العالم!، مما يثبت مرة أخرى تهافت هذه الدول واستغلالهم البشع للدين)

و"الولي:" ورد في القرآن الكريم بمعنى: "الناصر"، فقال تعالى: في سورة الشورى، الآية 9 مبكتاً على من اتخذ مولى غير الله سبحانه: ﴿أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولي﴾، وفي سورة الجاثية، الآية 19: ﴿وإن الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولي المتقين﴾. وهذا المعنى عام. فكل مؤمن من المتقين فالله وليه، كما جاء في سورة يونس، الآية 62: ﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، الذين آمنوا وكانوا يتقون﴾.

و"المولى": من أسماء الله تعالى[23]. وكذلك: "الوالي": بمعنى مالك الأشياء كلها والمتصرف فيها، كما في سورة الأنفال، الآية 40: ﴿وإن تولوا فاعلموا أن الله مولاكم، نعم المولى ونعم النصير﴾، وكذلك في سورة آل عمران، الآية 150: ﴿بل الله هو مولاكم وهو خير الناصرين﴾، وهو في القرآن بهذا المعنى كثير. ويأتي أيضاً بمعنى التناصر بين المسلمين كما في قوله تعالى في سورة النساء، الآية 76: ﴿لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين﴾، أو كما في سورة فصلت، الآية 31 في قول الملائكة للمؤمنين وهم يتنزلون عليهم: ﴿نحن أولياؤكم في الدنيا في الآخرة﴾،...إلخ.

ويعجب المرء لابن الزيات!، وهو يستشهد بأبي بكر، محمد بن الوليد الطرطوشي (ت: 520 هـ/1127 م)، الذي يعد من أبرز من تصدروا لانتقاد شطحات أبي حامد الغزالي (ت: 505 هـ/1111 م) في كتابه: "إحياء علوم الدين" بمؤلف مشهور وهو: "الأسرار والعبر"!، الذي لا تخفى بصمته في هذا النص الذي يستشهد به ابن الزيات بالذات!.

بل إنك تزداد حيرة وعجباً!، إذا ما علمت بأن المرابطين الذين يتزل عليهم الطرطوشي هذا الخبر، وهو لا يعلم ببطلانه!، حاربوا التصوف والمتصوفة بشراسة منقطعة النظير، لما لا حظوا من مفارقات ما بين سلوكهم واعتقاداتهم المخترعة الدخيلة على المرجعية الإسلامية واعتبروها بدعة، بمعيار الكتاب والسنة وسيرة السلف الصالح!.

لذلك وجدنا كل أكابر الفقهاء المالكية المبرزين يتخذون موقفاً مناوئاً من الغزالي وتآليفه حال:

-(1) القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي (ت: 543 هـ/1148 م)، تلميذ الغزالي وأعرف الناس به، الذي سيخصص مؤلفين من مؤلفاته لمناقشة أفكار شيخه وهما: "العواصم من القواصم"، و"سراج المريدين".

---

[23] أنظر: "لسان العرب لابن منظور" (15: 406). طبعة دار صادر، بيروت.

ومما قاله في حق شيخه[24]:

> يعلم الله وتشهد كتبي ومسائلي مع الفرق: بأني جد بصير بأغراض القوم ومقاصدهم، فإن معلمي كان فحلاً من فحولهم، عظيماً من عظمائهم، وتالله كنت محتشماً له، غير راض عنه، وقد رددت عليه فيما أمكن، واحتشمت جانبه فيما تيسر....

-(2) والقاضي عياض (ت: 544 هـ/1149 م)،

-(3) وقاضي الجماعة بقرطبة، أبي محمد بن حمدين التغلبي (ت: 508 هـ/1114 م) ،

-(4) وأبي بكر محمد بن الوليد الطرطوشي (ت: 520 هـ/1127 م)، صاحب: "الأسرار والعبر"،

-(5) ومحمد بن علي بن عمر التميمي المازري (ت: 536 هـ/1141 م)، صاحب كتاب: "الكشف والإنباء عن كتاب الأحياء"،

-(6) وابن الألبيري، محمد بن خلف بن موسى الأنصاري الأوسي نزيل قرطبة (ت: 537 هـ/1142 م)، صاحب كتاب: "الأمالي في النقض على الغزالي"،...إلخ.، وعيرهم.

وقد وجهوا انتقاداتهم اللاذعة للغزالي في مؤلفيه: "إحياء علوم الدين"، و"المنقذ من الضلال" وغيرهما، مستهجنين تخريجاته السمجة، وتأويلاته المستحيلة والبعيدة، وآخذين عليه حشو كتابه "الإحياء" بالكثير من الأخبار الضعيفة، بل والموضوعة، التي لا يعلم محلها من الإعراب، وهو الذي كان قد صرح لتلميذه ابن العربي المعافري بأن:

> "بضاعته في الحديث بضاعة مزجاة!"

---

[24] أورد هذا النص محمد المنوني رحمه الله في بحث بعنوان: "إحياء علوم الدين في منظور الغرب الإسلامي أيام المرابطين والموحدين"، ضمن ندوة أبي حامد الغزالي: دراسات في فكره وعصره وتأثيره"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالربط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم: 9، صفحة 151، وقال بأنه أخذه من مخطوط خاص حمل عنوان: "قانون التأويل".

كي يستطيع التمييز بين صالحها من طالحها، زيادة على ما حشر في كتابه هذا من قـــصص، وخرافات، وخزعبلات، عن الغيبيات، والأنبياء، والملائكة، والأقدمين، والأقوام الغابرة التي لا سند له فيها ولا قدم راسخة من تاريخ موثق أو أثارة من علم،..

أو ما بث فيه من سفاسف، وشطحات، وغلو دخيل حتى قال فيه ابن العربي[25]:

> وأوغل في التصوف، وأكثر معهم التصرف بألفاظ لا تطاق، ومعان ليس لها مع الـــشريعة انتظام ولا اتساق..

وسيحذو الأمراء المرابطون حذو فقهائهم، ليصدروا أوامر ومراسيم تمنع تداول كتب الغزالي في المغرب والأندلس، بل غلوا في ذلك، من فرط تمسكهم بسيرة السلف عامة والمالكية خاصـــة، في محاربة البدعة والمبتدعة، فأمروا بتحريق كتب الغزالي في الساحات العامة عدة مرات.

قال ابن القطان[26]:

> في أول عام ثلاثة وخمسمائة (**503 هـ/1109** م) عزم علي بن يوسف (بن تاشـــفين) – عن إجماع قاضي قرطبة أبي عبد الله محمد بن علي بن حمدين وفقهائها – على إحراق كتاب أبي حامد الغزالي رحمه الله تعالى والمسمى ب "**الإحياء**". فأحرق في رحبة مسجدها على الباب الغربي على هيئته بجلوده بعد إشباعه زيتاً وحضر لذلك جماعة من أعيان الناس. ونفذت كتبه إلى جميع بـــلاده آمـــراً بإحراقه حيثما وجد....

قلت:

---

[25] أنظر كتابنا: "شطحات لفقهاء بضاعتهم في الحديث الشريف بضاعة مزجاة: أبو حامد الغزالي والمهد بن تومرت الموحدي نموذجاً".

[26] في: "نظم الجمان"، ص. **15**، المطبعة المهدية، بتطوان، بدون تاريخ.

ولم تكن هذه بالمرة الأولى ولا الأخيرة، التي يلتجأ فيها إلى محاربة الأفكار بحرق الكتب، دون طائل!. والأفكار لا تحارب سوى بأفكار أخرى مثلها.

فقد أحرق ملك إشبيلية ابن عباد كتب الإمام ابن حزم من قبل، لتشنيع الأخير على مالكية عصره، وسوف تدور الدائرة على المالكية أنفسهم عندما خلف الموحدون المرابطين في الحكم فأحرقوا المدونة وكتب الفروع في الساحات العامة بدورهم، دون طائل!

والحكم المغربي، بصفته ممثلاً ل "دولة محصلة الصفر" بامتياز، قلما برع في التفكير، ولا أنه حاط نفسه بمفكرين كصناديق أفكار،أو أنه يسر مأمورية النبغاء منهم، حال ما اشتهر من قمع إمارة المفسدين الحسنية لكل أصحاب الفكر وبدون استثناء!

ولم يكن هذا التصرف من دولة الفقهاء المالكية غريباً ولا شاذاً بمعيار نظرة السلف إلى البدعة والمبتدعة عموماً، حيث أن دولة المرابطين مثلت دولة الفقهاء بامتياز، وحاولت أن تجسد نمطاً من الحكم الصالح التقي الورع، بشهادة الأصدقاء والخصوم، لم يُر له نظير، بعد الصحابة وإلى زمنهم، بل وإلى يوم الناس هذا، من حيث تمثلهم الكامل والمرهف لأنموذج الخلافة الراشدة في الحكم، ومحاولتهم محاكاته بحذافيره، بل وفي كل جزئية من جزئياته، حسب فهمهم وتنزيلهم وظرفهم التاريخي[27].

وهو موقف كان ينسجم كل الانسجام مع موقف علماء أهل الحجاز عامة، حيث ظل علماء المغرب الكبير والأندلس يعتبرون أنفسهم بمثابة امتداد طبيعي لهم في الجغرافيا في هذه الجهة من الغرب الإسلامي، خصوصاً، وقد حفظ لنا التاريخ، بالنسبة لهذه البدعة الطارئة على الساحة الإسلامية بالذات، منتصف القرن الثاني الهجري، حكم إمامين جليلين، يعتبران شاهدي عدل في مثل هذه المسائل، وهما:

جعفر الصادق (ت: **148 هـ/766 م**): الإمام السادس للجعفرية الشيعة، الذي نعت "المتصوفة"، حين تسامع بهم وبمصطلحهم لأول مرة ب "المبتدعة" أصحاب "العقيدة الخبيثة"!

والإمام مالك (ت: **179 هـ/795 م**): الذي ساوى بينهم وبين "الصبيان"! و"المجانين"!.

---

[27] أنظر كتابنا: "المدخل إلى الشورقراطية" (**Introduction a la Shuracratie**).

وقد ظهر المتصوفة لأول مرة في التاريخ الإسلامي بالعراق، مدماك كل مواريث وعقائد ونحل المنطقة.

وقد استغرب أهل الحجاز، موطن مهبط الوحي، وهم البعيدون عن هرطقات الأمم والشعوب، طريقتهم تلك واستهجنوها وحذروا منها.

وقد روى علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي في كتابه: "قرب الإسناد" عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الجبار، عن الحسن العسكري (232 هـ/846 م - 260 هـ/873 م)، الإمام الحادي عشر للشيعة الجعفرية، أنه قال[28]:

> سئل أبو عبد الله جعفر الصادق بن محمد الباقر (ع) عن حال أبي هاشم الكوفي الصوفي
>
> فقال: إنه فاسد العقيدة جداً، وهو الذي ابتدع مذهباً يقال له: "التصوف"، وجعله مقراً
>
> لعقيدته الخبيثة!

وأما موقف الإمام مالك من هذه البدعة الدخيلة على المرجعية، فقد خلده لنا تلميذه الثبت فيه، وراوية أحد الموطآت عنه وهو: أبو محمد، عبد الله بن يوسف التنسي الكلاعي (ت: 218 هـ/834 م) فقال[29]:

> كنا عند مالك، وأصحابه حوله، فقال رجل من نصيبين: عندنا قوم يقال لهم "الصوفية"
>
> يأكلون كثيراً ثم يأخذون في القصائد، ثم يقومون فيرقصون!،
>
> فقال مالك: أصبيان هم؟!،

---

[28] أنظر: أبا الحسن، علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (ت: 329 هـ) في كتاب: "الإمامة والتبصرة من الحيرة"، بعناية السيد محمد رضا الحسيني، ص. 88، ط. ثانية: 1412 هـ/1992 م، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت.

[29] أنظر التمهيد لابن عبد البر.

قال: لا!.

قال: أمجانين هم!؟.

قال: لا!. هم مشايخ!!، وغير ذلك عقلاء!!،

فقال مالك: ما سمعت أن أحداً من أهل الإسلام يفعل هذا!،

فقال له رجل: بل يأكلون ثم يقومون فيرقصون دوائب – أي من شدة وقوة – ويلطم بعضهم رأسه!، وبعضهم وجهه!، فضحك مالك ثم قام فدخل منزلة.

قلت:

وهذه الأوصاف، من شطح، ولطم خدود، وصعق،...إلخ. التي أنكرها الإمام مالك رحمه الله، هي عينها عند بعض أصحاب متأخرة الطرقية، أصحاب هذا الشطح الدخيل على المرجعية[30].

فهذا قول مالك وحكمه على هذه البدعة الشرقية، التي لها صلة نسب مع المسيحية من خلال النشأة والموطن، والتي ظهر للمستعمرين الفرنسيين والإنجليز، كما ظهر للرئيس الأمريكي بوش إبدال تدين المغاربة بها!

وهو ما لن يتم له بحال، ما لم يتم لهما!

ولا شك أن هذا سؤال يندرج قسراً ضمن محاذير الآية الكريمة[31]:

﴿ولا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم﴾

---

30 أنظر: القاضي عياض في: "ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك" (2: 53)، مطبوعات وزارة الأوقاف المغربية.

31 سورة المائدة، الآية: 101.

وقد اعتمد وزير الأوقاف السيد التوفيق في درسه الديني كمعراج، على الخبر الذي أخرجه مسلم في صحيحه فقال[32]:

حدثنا (5) يحيى بن يحيى {بن بكير بن عبد الرحمن التميمي الحنظلي أبو زكريا النيسابوري (142 هـ - 226 هـ) وهو ثقة}، أخبرنا (4)[33] هشيم {بن بشير (ت: 183 هـ) وهو ثقة كثير التدليس، ويجاهر ويفاخر بكونه كذلك!}[34]، (3) عن داود بن أبي هند {دينار القشيري، أبو بكر البصري (ت: 139 هـ) وهو ثقة}، عن (2) أبي عثمان {عبد الرحمن بن مل بن عمرو النهدي الكوفي، ثم البصري (ت: 95 هـ) وهو معمر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ولم يلق النبي ﷺ وهو ثقة في عداد كبار التابعين}، (1) عن سعد بن أبي وقاص {الصحابي الكوفي (ت: 55 هـ/675 م)}، قال: قال رسول الله ﷺ:

"لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة"

تعليق:

وكل هذه الأخبار باطلة بحسب تخريجنا لها فانظرها على هذا الرابط:

http://www.alhiwar.org/slides/daeef_assaheehayn/maghrebins/maghrebins-R1show_fichiers/frame.htm

انتهى

ويليه الجزء السابع

---

[32] صحيح مسلم، كتاب: طالإمارة"، الخبر رقم: **3551**.

[33] هذه الأرقام هي أرقام طبقة الراوي ضمن كتابنا: "الهندسة الحديثية: السلم المعياري لقياس درجة وثوقية الأخبار إلى الرسول ﷺ".

[34] هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية بن أبي حازم الواسطي (**104** هـ - **183** هـ). قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث ثبتاً يدلس كثيراً، فما قال في حديثه أخبرنا فهو حجة وما لم يقل فليس بشيء. وقال عبد الله بن المبارك: قلت لهشيم: لم تدلس وأنت كثير الحديث؟. فقال: كبيراك قد دلسا: الأعمش! وسفيان (الثوري)!. وذكر الحاكم أبو عبد الله النيسابوري أن أصحاب هشيم اتفقوا على ألا يأخذوا عنه تدليساً ففطن لذلك فجعل يقول في كل حديث يذكره حدثنا حصين ومغيرة، فلما فرغ قال: هل دلست لكم اليوم!؟. قالوا: لا. قال: لم أسمع من مغيرة مما ذكرت حرفاً، إنما قلت: حدثني حصين، وهو مسموع لي، وأما مغية فغير مسموع لي. وقال الخليلي: حافظ متقن تغير بآخر موته. وقيل لابن معين في تساهل هشم فقال: ما أدراه ما يخرج من رأسه!. وقال ابن معين أيضاً: لم يلق أبا إسحاق السبيعي وإنما كان يروي عن أبي إسحاق الكوفي، وهو عبد الله بن ميسرة وكنيته أبو عبد الجليل فكناه هشيم كنية أخرى!. وقال ابن حجر العسقلاني: مشهور بالتدليس وسمي تدليسه تدليس العطف. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (**11**: **53**/**100**)، و"تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس"، ص. **111**/**115**، و"ميزان الاعتدال" (**4**: **306**)، و"التاريخ الكبير للبخاري" (**8**: **242**)، و"التاريخ الصغير للبخاري (**2**: **211**)، و"الجرح والتعديل" (**9**: **115**)، و"التبيين لأسماء المدلسين" لسبط بن العجمي، ص. **82**/**59**.